



متابعات

■ احمد النمري

عجز أقل في الميزان التجاري... ولكن؟

المستوردة (باستثناء مجموعة واحدة) وكان واضحاً أكثر في انخفاض كبير في قيمة مستوردات النفط الخام وبمبلغ (٧٩١) مليون دينار، وبنسبة تراجع (٤٢.٦٪) وكذلك في مستوردات الحبوب وبمبلغ (٢٧٣) مليون دينار وبنسبة (٤٣٪) وكان الانخفاض الكبير في اسعار هاتين المجموعتين (النفط والحبوب) في الاسواق الدولية العامل الرئيس وليس نتيجة انخفاض في كمية ما يستورد أو نوعيته كما تعرضت قيمة مستوردات مجموعة الآلات والادوات " وايضا مجموعة الآلات والاجهزة الكهربائية؛ الى انخفاض بنسبة (١٦.٣٪)، (٣٠.٥٪) على التوالي، وهبوط مستوردات المجموعتين الاخيرتين يعكس حالة التباطؤ الذي تعرض له ولا يزال الاقتصاد الوطني.

ما يلفت النظر في جانب المستوردات الاردنية حقيقة انحصار حالة الزيادة في مستوردات: العربيات والدراجات والسيارات " من (٨٣٥) مليون دينار في سنة ٢٠٠٨ الى (٩٨٤) مليون دينار في سنة ٢٠٠٩. وبارتفاع (١٤٩) مليون دينار، وبنسبة (١٧.٨٪) وهوامر يدعو الى اكثر من تساؤل عندما تتحقق زيادة كبيرة في هذا المجموعة في وقت تباطؤ تراجع اقتصادي محلي ودولي، ويعكس اختلالاً، ويفسر الازمة التي تفاقمت في قطاع السير في الاردن الى درجة الاختناق والنزيف المالي والبشري الناجم عنها. تجارة الاردن الخارجية في ازمة صعبة، وتعتبر جزءاً متصلاً بالازمة العامة في فروع الاقتصاد الوطني الاخرى، والناجمة في الحالتين عن مجمل التوجهات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الانفتاحية، او توجهات وسياسات اقتصاد السوق الرأسمالي المنفلت من عقاله في مرحلة عولته الليبرالية الجديدة.

فاجمالي الصادرات الاردنية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) تراجعت في سنة ٢٠٠٩ الى (٤٥٢٠) مليون دينار مقابل (٥٦٣٣) مليون في سنة ٢٠٠٨ وبانخفاض (١١١٣) مليون بنسبة هبوط (١٩.٨٪) خلافاً لآمال او توقعات بحدوث العكس اي تحقق نمو في الصادرات واستمرار هذا الاتجاه.

صادرات المجموعات التصديرية وبدون استثناء سجلت تراجعاً في التصدير بهذه النسبة او تلك، فصادرات الاسمدة والبوتاس والفوسفات الخام سجلت في سنة ٢٠٠٩ معدلات تراجع عالية بلغت (٤٩٪) للاسمدة، (٤٢٪) للبوتاس، (٢٩٪) للفوسفات، أما صادرات الالبسة وتوابعها التي جرى بناء قصور من رمال حولها فانها واستمراراً للاتجاه الهبوط بدأ منذ سنة ٢٠٠٧، سجلت تراجعاً في السنة الاخيرة بنسبة ١٨٪. صادرات مستحضرات الصيدلة (الادوية) تعرضت لهبوط محدود وبقية (١٨) مليون دينار فقط، وبنسبة هامشية محدود (٥.٣٪) وكذلك صادرات الخضار التي اقتصر تراجعها على ١٢ مليون دينار وبنسبة (٤.٣٪).

الجدير بالملاحظة والذكر ان مكونات مجموعات السلع المصدرة لم تتغير، او لم يدخل في عدادها منتجات مجموعات صناعية وزراعية جديدة الا ما ندر، وفي اضيء حدود التنوع او التوسع الافقي في خط الصادرات الاردنية. في المقابل انخفضت قيمة المستوردات الكلية في سنة ٢٠٠٩ الى (٩٩٩٤) مليون دينار مقابل (١٢٠٦١) مليون في سنة ٢٠٠٨ وبهبوط (٢٠٦٧) مليون دينار وبما يقارب ضعف الانخفاض في الصادرات الامر الذي نجم عن ذلك في المحصلة التراجع المدرج في رقم العجز التجاري السابق ذكره.

التراجع في رقم المستوردات عكس هبوطاً في قيمة مستوردات مجموعات السلع

انخفاض العجز في تجارة الاردن الخارجية الى (٥٤٧٤) مليون دينار في سنة ٢٠٠٩ مقابل عجز بقيمة (٦٤٢٠) مليون دينار في سن ٢٠٠٨، وبنسبة تحسن (١٤.٨٪) يشكل بصيص نور في نهاية النفق لانه وللمرة الاولى منذ سنة ٢٠٠٢ يتحقق انخفاض في حجم العجز ونسبته مقابل قفزات الى الاعلى في قيمته سنوياً ومن (١٦٣٥) مليون دينار والى ما يقارب اربع اضعاف في نهاية سنة ٢٠٠٩.

ونقول بصيص أمل في نهاية النفق حتى لا يكون هنالك مبالغة في الترحيب بذلك والاشادة به، واستخلاص او ترويح وقائع ونتائج وردية، وتناسي أو تجاهل ان تجارة الاردن الخرجية لا تزال تمر في اوضاع واتجاهات صعبة سواء في جانب المستوردات وطبيعة اتجاهات صعبة سواء في جانب المستوردات وطبيعة ومسار ومصادر المجموعات السلعية التي تكونها، والاتفاقيات والسياسات التي تحكمها او تتحكم بها، او في جانب الصادرات التجارية الخارجية الاردنية المحكمة بمحدودية المجموعات السلعية التي تكونها وتواضع وحدود قدراتها التنافسية وضيق المنافذ والافاق امام امكانياتها للوصول الى اسواق جديدة متعددة في عالم واقتصاد رأسمالي معلوم تعرض ولا يزال يتعرض لازمة خانقة لا تقل، بل يمكن القول بانها تتجاوز أزمة الكساد العظيم في سنوات ١٩٣٣. ١٩٣٩.

الانخفاض في القيمة النسبية بعجز الميزان التجاري الاردني في سنة ٢٠٠٩ لا يدعو بالفعل الى الافراط في التفاؤل لانه، ومن حيث قيمته الكلية لا يزال يشكل ما يقارب (٣٥٪) من رقم الناتج المحلي الاجمالي من جهة، ومن جهة اخرى فان تحليل وتقييم مختلف بنود مكونات جانبي الميزان، جانب المستوردات وجانب الصادرات لا يزال يعطي صورة أقرب الى السوداية منها الى الوردية.

ارقام ووقائع اقتصادية

(١) في الاقتصاد الاردني

الى فرض الضريبة الخاصة على السيارات الهجينة المستوردة.

د- قرض للعقبة الخاصة مسحوب ولم يستخدم

جرى قبل اشهر تنفيذ قرض مجمع مصرفي لسلطة العقبة الخاصة بقيمة (١٢٥) مئة وخمسة وعشرون مليون دينار وبفائدة وشروط تجارية، هذا ويجانب ان قسماً من هذا القرض سينفق على جانب من مشاريع للبنية التحتية مظهرية ومحدودة الجدوى في جوهرها الا ان المراقبة والخسارة تظهر في سحب هذا القرض من البنوك (لتحسب) ولتسري عليه الفائدة بحدود ٧.٥٪ ولكن ليدود هذا العرض في ودائع مصرفية ويسعر فائدة اقل بكثير وبدون توضيحات أكثر !!

على جانب من مشاريع البنية التحتية مظهرية محدودة الجدوى في جوهرها الا ان المراقبة والخسارة تظهر في سحب هذا القرض من البنوك (لتحسب) ولتسري عليه الفائدة بحدود ٧.٥٪، ولكن ليدود هذا العرض في ودائع مصرفية ويسعر فائدة اقل بكثير وبدون توضيحات أكثر !!

هـ- افرات في منح إعفاءات جمركية وضريبية لرأس المال

بحجة وتحت شعار جذب المستثمر والاستثمار الاجنبي وتحفيزه صدرت عدة قرارات، ورغم الوضع المتأزم لايرادات الموازنة، باعفاء العديد من الجهات والشركات المتنفذة لشرايع عقارية وخدمية وسياحية من كامل الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، كما جرى مع مشروع البدلي، وكما تم تخفيض ضريبة المبيعات، على الايواء الفندقية من (١٦٪) الى (٨٪) فيما يجري التفكير لاعادة فرضها على السلع الاساسية والضرورية اورفض شطبها على سلعة حياتية مثل الادوية والمستلزمات الطبية.

ز- الاحتياطات الالزامي والاحتياطات الفائض

سارع البنك المركزي، وربما تحت ضغط أكثر من جهة، الى تخفيض نسبة الاحتياطات الالزامي فهي فترة لا تزيد عن السنة، ومن (١٠٠٪) الى (٧٪) بنسبة (١٪) في كل مرة، وبمبرر تحرير جانب من هذا الاحتياطي للاستخدام في عمليات المصارف الاقراضية للنشاط الاقتصادي للبنك المركزي خسر ما يقارب (٤٠٠) مليون دينار من السيولة غير المكلفة عليه (يحفظ هذا الاحتياطي لديه بدون فائدة).

أساسية كافية للتنمية الزراعية من حيث استصلاح اراض زراعية جديدة، ووقف تآكل الاراضي الزراعية القائمة، ومحدودية المياه وأصولية استخدامها، ونوعية ما يزرع من مزروعات حقلية، ومشاكل البذور، التربة، الارشاد الزراعي والجمعيات التعاونية، وضعف مصادر التمويل، والتردد في مواجهة الآفات والمخاطر الزراعية، وعدم تطوير الصناعات المستندة على منتجات الزراعية.

ق- السياحة في وضع أفضل

أكثر من رقم وأكثر من واقع أشار ويشير الى أنه خلافاً لما تعرضت اليه قطاعات اقتصادية اخرى من صعوبات وازمات، فان قطاع السياحة نجح في تحقيق بعض التطوير والتقدم في سنة ٢٠٠٩، ومع ذلك زيادة في عدد السائحين الزائرين الى البتراء وارتفاع حصيلة عائدات الدخول بنسبة ٦٧٪ خلال الشهرين الاولين من هذا العام قياساً بنفس الفترة من سنة ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد زوار منطقة المغطس واورادات رسوم الزيادة بنسبة (٤٠٪) خلال فترتي المقارنة "مع ضرورة التحفظ وتوضيح ان بداية سنة ٢٠٠٩ كانت الاسوأ سياحياً، وفي موازاة التحسن السابق ارتفعت نسبة الاشغال الفندقية في سنة ٢٠٠٩ الى (٥٦.١٪) على ان للسياحة الداخلية وضع آخر واتجاه هبوطي آخر ولأكثر من سبب.

(٢) في الاقتصاديات العربية والدولية

عانت هذه الاقتصاديات، وخاصة الرأسمالية المتطورة منها في مرحلة عولتها من تقلبات وانتكسات وازمات خطيرة ولا تزال وانعكست تداعياتها على احتقانات ومواجهات اجتماعية غير مسبوقه، بأشكال ومطرح مختلفة ومتصاعدة.

أ- لبنان والغلاء والمديونية

تسارع الارتفاع في الرقم لتكاليف المعيشة (التضخم) ليصل معدله الى (٣.٣٪) خلال الشهرين الاولين من هذا العام، كما تواصل تصاعد رقم الدين العام الحكومي ليتجاوز سقف (٥٠) مليار دولار تشكل المديونية الداخلية (٨٠٪) ثمانين في المئة منه.

ب- سوريا وحملة على الانفتاح الاقتصادي

كشفت صحيفة الثورة السورية شبه الرسمية عن مجموعة من النتائج الخطرة التي افرزتها مسارات جديدة في الانفتاح الاقتصادي، وظهرت

في تشوهات واختلالات في بنية وهيكلية الاقتصاد، وتركز النمو وبنسب عالية في العديد من القطاعات الخدمية المالية والمصرفية والتجارية فيما تراجعت او تجمدت مساهمة الصناعة وايضا الزراعة بشقيها النباتي والحيواني في الناتج المحلي الاجمالي واختلال في توزيعه وارتفاع في اعداد ومعدلات البطالة.

ج- اليمن ودعم سعر الصرف

بعد الهبوط الربع والكبير في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات لجأ البنك المركزي اليمني الى ضخ وجبات متتابعة من الدولارات في محاولة منه لوقف الانخفاض، وبلغ قيمة ما طرحه في السوق (٥٩٥) مليون دولار. دوائر اقتصادية ومالية طالب بان تتوافق خطوة البنك المركزي مع تغيرات جوهرية في النهج الاقتصادي والمالي الانفتاحي المطبق حالياً.

د- شركة دبي العالمية

وضعت حكومة دبي مبلغ (٥) مليارات دولار في خزانة شركة دبي العالمية المقابضة لمساعدتها في تسوية او اعادة جدولة مديونيتها البالغة (٢٦) مليار دولار مع الجهات الدائنة الاجنبية.

هـ- جهاز ابو ظبي للاستثمار

تقدر موجودات هذا الجهاز بما يتراوح بين (٦٥٠)، (٨٧٥) مليار دولار محولة في معظمها من عائدات تصدير النفط وليكون من اكبر الصناديق الاستثمارية المحلية وعلى النطاق الدولي، ومعظمها تم استثماره في ودائع واوراق مالية ومشاركات اجنبية.

و- شطب دين موريتاني لفرنسا

بعد مباحثات مطولة وافقت الحكومة الفرنسية على شطب (١٦) مليون يورو من مديونية موريتانيا لها.

ز- اضراب عمالي في المغرب

بعد رفض الحكومة وهيئات رأس المال المغربية الاستجابة الي مطالب النقابات العمالية بتحسين ظروف وشروط العمل، وزيادة الاجور بنسبة (٣٠٪)، وبما يتوازي مع وقائع التضخم، جرى تنفيذ اضراب شامل يعتبر الاقوى في تاريخ حركة الاحتجاجات العمالية وتركز في القطاعات الصحية والتعليمية ومؤسسات وشركات القطاع الحكومي.